



## بيان صحفي

UNCTAD/PRESS/PR/2017/4\*  
Original: English

### الأرض الفلسطينية المحتلة: حالة عجز موارد قسري

جنيف، ٤ أيار/مايو ٢٠١٧ - منذ عام ١٩٦٧، أدى احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى تشويه الاقتصاد الفلسطيني. وتقول دراسة جديدة صادرة عن الأونكتاد إن تأثير التدابير الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية الإسرائيلية قد أحدث حالة عجز هائل في الموارد. ونتيجة لذلك، بات الإنتاج المحلي أدنى بكثير من الاستهلاك والاستثمار المحليين.

وتذهب الدراسة المعنونة "الأرض الفلسطينية المحتلة: حالة من العجز المزدوج أم حالة عجز موارد قسري؟" إلى أن حالة العجز في الموارد تتجلى في ثلاثة اختلالات في الاقتصاد الكلي: عجز تجاري، وعجز في ميزانية الحكومة، وعجز الادخار عن تمويل الاستثمار.

وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، بلغ متوسط عجز الميزانية الفلسطينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٨ في المائة، مقارنة بعجز تجاري بلغت نسبته ٤٠ في المائة وعجز في الفجوة بين الاستثمار والادخار بلغت نسبته ٣٣ في المائة. ومع ذلك، فإن عجز الميزانية، وهو الأصغر بين حالات العجز الثلاث، قد حظي بأكثر من الاهتمام السياسي من قبل المانحين والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية.

وتذهب دراسة الأونكتاد الجديدة إلى أن عجز الميزانية والعجز التجاري، اللذين أصبحا يشكلان الآن سمة دائمة من سمات الاقتصاد الفلسطيني، ما هما إلا أعراض لمشكلة أعمق تكمن جذورها في وجود بنية اقتصادية متصدعة ومشوهة فرضها الاحتلال فرضاً.

وتشير الدراسة إلى وجود العديد من القيود التي فرضها الاحتلال على قدرة الشركات الفلسطينية على الاستثمار كثيف العمالة الذي تتوفر له مقومات البقاء والاستمرار في قطاعي الصناعة والزراعة المشوهين. وتؤدي هذه القيود إلى حالة عجز في الموارد تعزز التبعية لإسرائيل وتجبر العمال الفلسطينيين على السعي للحصول على فرص عمل في إسرائيل. وقد صدرت العديد من التقارير والدراسات الأكاديمية حول هذا الموضوع. بيد أن بعض من تلك التقارير والدراسات تشدد على العجز المالي باعتباره التحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصاد الفلسطيني. ويركز هذا النهج على فرضية "العجز المزدوج" التي تعتبر أن عجز الميزانية هو الذي يسبب عادة العجز التجاري (العجز في الحساب الجاري). إلا أن الجديد في دراسة الأونكتاد هو أنها تثير شكوكاً حول فرضية العجز المزدوج في الحالة الفلسطينية، وتبين أن العجز التجاري الفلسطيني خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠١٤ لم يكن رد فعل للتغيرات في عجز الميزانية ولم يكن ناجماً عنها.

وتتلخص الدراسة إلى أن التدابير الشديدة التقييد التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، وإساءة تشخيص أسباب اختلال الاقتصاد الكلي، وانتهاج سياسات تسعى إلى خفض عجز الميزانية كغاية رئيسية هي أمور لا يمكن أن تسفر إلا عن ارتفاع معدل البطالة دون أن تؤدي بالضرورة إلى خفض العجز التجاري في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ولذلك تقترح الدراسة الأخذ بنهج جديد للتخفيف من حدة هذا التحدي وتشير إلى أن من شأن وضع استراتيجية من شقين تشمل الإصلاح والنمو أن يساعد في سد فجوة الموارد من خلال إنعاش قطاعي الزراعة والصناعة. وهذا الإنعاش يتطلب إزالة الحواجز المترسخة التي تعترض التنمية وتعوق جميع أنشطة الإنتاج والتجارة، فضلاً عن وقف تسرب الموارد المالية الفلسطينية إلى إسرائيل.

وتقترح الدراسة أيضاً بناء القطاعات الإنتاجية الفلسطينية والبنية التحتية المؤسسية والمادية في مجالات رئيسية مثل الأراضي، والمياه، ورأس المال البشري، والأطر القانونية، والتجارة في المدخلات والمخرجات الزراعية.

ولتطوير القطاع الصناعي، تقترح الدراسة وضع استراتيجية تسلسلية تتمثل المرحلة الأولى منها في عملية التصنيع القائمة على استبدال الواردات تعقبها مرحلة الترويج للصادرات.

ولتعزيز القدرة على التعلم التكنولوجي المستقل، تقترح الدراسة وضع استراتيجية وطنية للتطوير التكنولوجي. ومن شأن بناء القدرات العلمية المحلية أن يحسن فهم ومعالجة واعتماد وتطوير التكنولوجيا المستوردة والمعرفة التكنولوجية.

وتشدد الدراسة على أن الاحتلال يجعل من الصعوبة بمكان أن يستطيع الاقتصاد الفلسطيني وواضعو السياسات الفلسطينية سد فجوة الموارد. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته ويفي بالتزاماته إزاء الشعب الفلسطيني من خلال تقديم ما يكفي من الدعم المالي ومساندة جهود واضعي السياسات الفلسطينيين الرامية إلى توسيع نطاق حيز السياسات المتاحة الذي قيده الاحتلال تقييداً شديداً.

وينبغي للسلطة الوطنية الفلسطينية أيضاً أن تعظم إلى أقصى حد استخدام الموارد المتاحة وحيّز السياسات المتاحة سعياً لتحقيق أهداف التنمية الوطنية وبناء اقتصاد دينامي تقوم عليه في المستقبل الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة والمترابطة جغرافياً حسبما تقتضيه العديد من قرارات الأمم المتحدة.